التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية

Foreign trade between Algeria and the European Union under the Euro-Mediterranean Partnership Agreement

ناصر بوبقرة[1]، تيفالي بن يونس[2]

[1] مخبر Poidex، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم، nacer.boubegra.etu@univ-mosta.dz

[2] مخبر Stratev، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم، benyounes.tefali@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/23 تاريخ القبول: 2021/06/19 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر، والعمل على تحليل تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والتعرف على أهم التحديات التي تعيق التجارة الخارجية في ظل إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي عرف تطوراً كبيرا، تمثلت في زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يخلو من التنويع، وأن تحرير التجارة الخارجية يتطلب وجود مؤسسات إقتصادية ناجعة ومؤهلة للمنافسة، كما توجد عدة تحديات تمثلت في ضعف الهيكل الإنتاجي والمحلي ومدى تحقيق أهداف الشراكة.

كلمات مفتاحية: تجارة خارجية.، الجزائر.، إتحاد أوروبي.، شراكة أورو– متوسطية، تبادل تجاري.

تصنيفات JEL : F15، F13، F140

Abstract:

The aim of this study was identify the reality of foreign trade in Algeria, to analyse the evolution of between Algeria and the European Union. and identify the main challenges to foreign trade under the Euro-Mediterranean partnership agreement, he result of study also show that the volume of trade between Algeria and European Union has evolved considerably, the study also found that the Algerian economy is a rent-free economy, that foreign trade liberalization requires are several challenge weak production and domestic structure and the extent to which the objectives of the partnership are met.

Keywords: Foreign trade; Algeria; the European Union; Partnership Euro-Mediterranean; the trade exchange.

Jel Classification Codes: F15, F13, F140

المؤلف المرسل: ناصر بوبقرة، **الإيميل:** nacer20062011@gmail.com

1. مقدمة:

إن ظاهرة التكتلات والتجمعات الإقتصادية، أصبحت ضرورية تفرضها الأحداث والتطورات الدولية.خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية، أو الإقتصادية أو الثقافية أو الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، لاسيما أن الانضمام أو إقامة إحدى صور التكتلات الإقتصادية يمثل أبرز المعايير للحكم على مدى إندماج الدولة على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

إن التوجه العام للتحرير التجارة الدولية ضمن معايير وأساليب المنظمة العالمية للتجارة في إطار حرية تدفق السلع والخدمات، وكذا الأفراد ورؤوس الأموال. جعل بعض الأقاليم الدولية تربط إقتصادياتها بدول أخرى سواء بإتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، حيث سعى الإتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة والذي يوضح فيه السياسة الجديدة لدول الإتحاد مع دول جنوب المتوسط، والجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية قامت بالتوقيع على هذا الإتفاق رسمياً في إسبانيا يوم 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005.

تعتبر الجزائر إتفاقية الشراكة كحلقة للاندماج في سيرورة الإقتصاد العالمي مع العمل على القدرة والانسجام مع متطلبات الشراكة من خلال واقع التجارة الخارجية للبلد باعتبارها العامل المهم والرئيسي في الاتفاقية.

إن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يعرف دوراً أساسياً في إقتصاد البلد، حيث عرف تطوراً كبيراً منذ مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق والتي تميزت بتحرير المبادلات التجارية والولوج إلى الأسواق الخارجية وللوقوف على مدى كفاءة هذا القطاع لما يلعبه من أدوار في تنمية الاقتصاد الوطني، أردنا في هذه الدراسة التعرف على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل توجهات وتحديات إتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية.

وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تعزيز وتحسين مستوى قطاع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تحديات الشراكة الأورو–متوسطية؟

وقصد الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– اتخذت الجزائر إجراءات لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بغية تجسيد عملية إندماجه ضمن تكتلات إقتصادية إقليمية في إطار مناطق التجارة الحرة.

– تحديات وعراقيل حجم المبادلات التجارية في الجزائر ناتجة عن إتفاق الشراكة الأورو–متوسطي.

كما تكتسي أهداف البحث أهمية بالغة بالنسبة لمختلف إقتصاديات الدول النامية قصد التعرف على واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مع التطرق إلى معرفة واقع وحجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأووبي، وكذا تحليل العلاقات التجارية والإقتصادية من خلال التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، كما يمكن من خلال هذا البحث محاولة معرفة أهم المشاكل والعراقيل التي من شأنها أن تؤثر على حجم التجارة الخارجية، وكذا الحلول المقترحة لمواجهة تحديات الشراكة الأورو–متوسطية.

أما بالنسبة للمنهج المستخدم في هذه الدراسة، فتم الإعتماد على المنهج الإستنباطي باستخدام أداتي الوصف والتحليل، وهذا من خلال دراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر، وكذا تقييم التدفقات التجارية الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة. ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نجد:

–دراسة (فيصل بهلولي، 2012)، "التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية"، تشير هذه الدراسة إلى إستراتيجية الجزائر المتبعة في النهوض بقطاع التجارة الخارجية في ظل الإتفاقيات الدولية والمتمثلة في كل من المنظمة العالمية للتجارة وإتفاق الشراكة الأورو–متوسطية من جهة أخرى، كما توصلت هذه الدراسة إلى أهم الأثار السلبية والإيجابية على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وأهم السياسات الواجب إنتهاجها للحد منها.

–دراسة (رفيقة لقراب وفتيحة بروبة، 2020)، "التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو–متوسطية للجزائر في الفترة (2015–2018)"، تشير هذه الدراسة إلى معرفة واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية، حيث عرف حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد لأوروبي عدة تغيرات ملحوظة، ما يبين أن الإتحاد الأوروبي شريك مهم للجزائر، كما توصلت أيضاً إلى أبرز التحديات التي من شأنها أن تعيق قطاع التجارة الخارجية، وكذا أهم الأثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار البترول في تلك الفترة.

2. واقع إتجاهات التجارة الخارجية في الجزائر

1.2 سياسات مراقبة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر:

يقصد بالتجارة الخارجية على أنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (يونس، 1993، صفحة 12)، حيث تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي. كما تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة (عبد الحميد، 2000، صفحة 372).

والجزائر كسائر البلدان عملت على تجسيد جملة من الإجراءات والإصلاحات لتحرير تجارتها الخارجية سعياً منها للإنفتاح على الأسواق الخارجية والإندماج في الأنظمة التجارية المتعددة الأطراف.

1.1.2 مراقبة الدولة للتجارة الخارجية:

عرف الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد فترة الاستقلال عجزاً وركوداً بسبب المستعمر الفرنسي الذي كان يسيطر على جميع المبادلات التجارية في الجزائر وكذلك الانتقال الكبير لرؤوس الأموال وأمام هذه الوضعية الكارثية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، باشرت السلطات الجزائرية في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تحاول من خلالها تنظيم تجارتها الخارجية وحماية الصناعات المحلية. وتمثلت هذه الإجراءات في إصدار قوانين تعمل على مراقبة التجارة الخارجية. (الجيلالي، 2007، صفحة 20) استنادا على بعض البرامج من بينها ومن بين أهم الإجراءات الرقابية والحمائية الرقابة على الصرف التعريفة الجمركية، حصص الاستيراد والتجمعات المهنية للشراء.

–إجراءات الرقابة على الصرف:

بعد صدور القرار رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13، والذي يعتبر في مجمله كإجراء متخذ لمراقبة الصرف حيث سجل هذا النظام التحولات النقدية والمالية مع الخارج خاصة مبيعات ومشتريات العملة الأجنبية، والتحكم في ميزان المدفوعات وحماية السوق الوطنية من التأثيرات الخارجية من جهة أخرى (بلقاسم و عبد القادر، 2008، صفحة 46) ،ويشمل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر الذي بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963 العديد من المجالات التي تتعلق بالمبادلات والتسويات الخارجية، وكان هذا النظام يهدف إلى (عياش و أخرون، 2013، صفحة 40):

– تنظيم الصرف ما بين دولة الجزائر والبلدان التي تقع خارج منطقة الفرنك الفرنسي.

– المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

– الحفاظ على العملة الصعبة.

-إجراءات التعريفة الجمركية:

في سنة 1963 تم تأسيس أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 1963/10/28 والتي دخلت حيز التنفيذ إبتداء من أول نوفمبر 1963، حيث وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس التصنيف حيث يمنح لسلع التجهيز الأفضلية، أما بخصوص السلع الاستهلاكية فتكون التعريفات المفروضة عليها مرتفعة (بومدين و بوعبدالله، 2021، صفحة 370).كما يولي النظام التعريفي الوطني لعام 1963 أهمية كبرى لكل من فرنسا ودول المجموعة الأوروبية وذلك بمعاملتها معاملة تفضيلية.

وفي سنة 1968 جاء الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968 والمتضمن تعديل الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد للمواد الثانوية كالسلع الكمالية وغيرها وهذا من أجل حماية المنتوج الوطني من الإغراء والمنافسة من السلع الأجنبية وتخفيض التعريفة الجمركية على مواد التجهيز والمواد غير المحولة والتي تساعد في الإنتاج والصناعات الناشئة (مراد، 2005، صفحة 162).

-إجراءات نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء:

لقد قامت الجزائر أيضاً بوضع إجراءات رقابية من شأنها تحديد حجم الواردات عن طريق نظام الحصص، والذي يجعل الدولة تحدد فيه حصة معينة من السلع سواء لتصديرها أو إستيرادها خلال فترة زمنية معينة. وكان هذا بموجب المرسوم رقم 188/63 الصادر بتاريخ 16 ماي 1963 والمتعلق بتحديد نظام الحصص للإستيراد (بلقاسم و عبد القادر، 2008، صفحة 47). كما عملت الجزائر أيضا على تكثيف إجراءات الرقابة، وهذا عن طريق إنشاء تجمعات مهنية للشراء في أوت 1964 وكانت تشمل ستة فروع منها فرع منتجات الحليب، فرع منتجات الخشب، فرع منتجات النسيج ومنتجات النسيج الصناعي، فرع منتجات الأحذية، فرع منتجات الجلود (Mutin, 1965, p. 347). ومن ضمن الأهداف التي سعت إليها التجمعات المهنية للشراء في ذلك الوقت هي كالتالي: (تومي و شقبب، 2006، صفحة 32):

-إعادة توجيه الواردات.

-كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.

-حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل إحتياطات صرف قليلة.

2.2 سياسات إحتكار قطاع التجارة الخارجية في الجزائر:

بعد مرحلة الستينات، ضاعفت الدولة جهودها من أجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية وخاصة الإستيراد، حيث عرفت هذه الفترة وخاصة خلال سنة 1971 حل التجمعات المهنية للشراء في إطار المخطط الرباعي الأول (1971-1973) إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد انشاء صناعات خفيفة (أيات الله، 2003، صفحة 83). وفي سنة 1974 تم إنشاء نظام الرخص الشاملة أو الإجمالية للإستيراد وهو عبارة عن إجراء يتمثل في تطبيق فعلي لنظام التصريح الكلي للإستيراد، وهذا وفقاً للمرسوم 74-12 المؤرخ في 12 جانفي 1974 وذلك عن طريق منح العملة الصعبة للمؤسسات العمومية سنوياً من أجل تسهيل عمليات الإستيراد حسب الإحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية (بلقاسم و عبد القادر، 2008، صفحة 48) .

وكان الهدف من كل هذه السياسات الإحتكارية هو التحكم الفعلي في التدفقات التجارية في إطار التتخطيط المركزي وبالخصوص الواردات منها وهذا بغية تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية (بومدين و بوعبدالله، 2021، صفحة 370) .

3.2 سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر :

لقد بينت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأساليب والمخططات التنموية القائمة أنداك نتيجة الإجراءات الرقابية الصارمة على قطاع التجارة ما تسبب في ظهور المديونية والعجز التجاري، وكذا ضعف البنية الإقتصادية.

أمام هذا الوضع، شرعت الجزائر في مجموعة من الإصلاحات محاولة منها تحرير تجارتها الخارجية بغية إعادة تأهيل قواعد السوق والدخول في المنافسة خاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي تنص قواعدها على تحرير المبادلات التجارية سعياً منها إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتها المحلية وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وهذا عن طريق سن مجموعة من القوانين (حسين و أخرون، 2018، صفحة 122). حيث مر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترات كالآتي:

1.3.2 التحرير المقيد للتجارة الخارجية في الجزائر :

عرفت هذه الفترة صدور قانون المالية التي تضمن صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 وكانت أول خطوة لإلغاء النظام القديم والذي كان يتمثل في البرنامج الشامل للإستيراد وميزانية العملة الصعبة (منيرة و رشيد، 2017، صفحة 147)، كما نص هذا القانون أيضاً على تعزيز الإستثمار الأجنبي في الجزائر، وكان له انعكاس كبير على قطاع التجارة الخارجية، كما بدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية عن طريق إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والعمل على تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية، ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الإستيراد والتصدير (بلقاسم و عبد القادر، 2008، صفحة 50).

2.3.2 التحرير الجزئي للتجارة الخارجية في الجزائر :

في هذه الفترة، يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادته 40 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية عن طريق تحرير الإستثمار الأجنبي في الجزائر وتوسيع سلسلة الشراكة في الجزائر.

أما فيما يخص المادة 41 من قانون المالية 1990، والتي ترخص باستيراد البضائع من أجل بيعها على حالتها مع الإعفاء على الإجراءات التجارية الخارجية، كما سمحت لكل متعامل إقتصادي التدخل في ممارسة حيازته على السجل التجاري، و هذه الأحكام لا تطبق إلا على المتعاملين المعتمدين (بهلولي، 2012، صفحة 113). أما في قانون المالية لسنة 1992 فنص على التخفيض الجوهري للرسوم الجمركية والتي وصلت إلى 120%، ثم تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى وفقا لنظام الضرائب التصاعدية (Bouzidi M'hamsadji, 1998, p. 15).

3.3.2 التحرير الشامل للتجارة الخارجية في الجزائر :

بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في عام 1994 في إطار الإنفتاح والإندماج الإقتصادي، وهذا بمساعدة برنامج إقتصادي يمليه الصندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الحين صدرت نصوص تشريعية تعمل على الحد من إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وتشجيع الخواص على عملية الإستيراد والتصدير، وهذا بفضل التعليمة رقم 20-94 الصادرة في 12 أفريل، والتي تحدد الشروط المالية لعمليات التصدير والإستيراد (Ouazzi, 2016, p. 82).

كما نصت التعليمة أيضاً على حل اللجنة الخاصة المكلفة بعملية تمويل الواردات وأسندت المهمة للبنوك في أداء مهمتها كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ الحرية للحصول على العملة الأجنبية من قبل كل معامل إقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة (أحمد و أخرون، 2019، صفحة 6).

أيضاً تم تخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي من سنة 1997 تم تخفيضها إلى 45%، كما تم إلغاء كل القيود على الإستيراد وهذا عبر مراحل، أما بالنسبة للصادرات فقد ألغي الحضر الذي كان مفروضاً عليها في السابق (بومدين و بوعبدالله، 2021، صفحة 372) .

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات الجزائرية والمتمثلة فبي الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، قد كرست فعلا مبادئ وقواعد اقتصاد السوق الحر. وهذا الاندماج مهد لعدة إجراءات كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

3. تحليل تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

بدأ ت الشراكة الأورو– متوسطية بإنعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، وهذا بمشاركة 27 دولة. حيث فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون اقليمي، إقتصادي ، إجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة – أورو–متوسطية وهذا في غضون 12 سنة. والتي تعمل هذه الأخيرة على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية والزراعية وكذا تنقل رؤوس الأموال. حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة "فالونسيا" الإسبانية يوم 22 أفريل 2002، ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005..(bekenniche, 2017, p. 13)

وتسعى هذه الإتفاقية إلى إعتماد حرية تنقل السلع في إطار الشراكة على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات، كما يتم إعتماد نظام الحصص على بعض المنتوجات الأخرى بعد مرور خمس سنوات من الإتفاقية. (عابي، 2018، الصفحات 281–282).

1.3 مفهوم التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

يقوم التوزيع الجغرافي بدراسة ومعرفة إتجاه المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) نحو أهم المناطق الإقتصادية والأقاليم الجغرافية، ومدى مساهمة كل تجمع إقتصادي أو إقليمي جغرافي وحصته من إجمالي الصادرات أو الواردات الجزائرية .حيث يسمح تنوع الشركاء التجاريين للدولة بتقليص درجة تبعية إقتصادها، وتفادي ما قد يتسبب في انقطاع للتموين بالمواد الضرورية، الذي من شأنه أن يحدث أزمة داخلية وهناك عنصرين مهمين في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية حسب درجة التركيز وهما (خليفة، 2012، صفحة 81):

أ–درجة التركيز الجغرافي للصادرات: تكمن فيما مدى إمكانية الدولة الإعتماد على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الدولة في تبعيته، حيث يمكن لهذه الأخيرة ممارسة ضغوطات على الدولة بالإمتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع، وقد يكون لغرض إقتصادي مثل التأثير على الأسعار، كما يكتسي تنويع الصادرات من حيث تركيزها الجغرافي أهمية كبيرة، حيث يسمح بتنويع سلة العملات الأجنبية.

ب–درجة التركيز السلعي للواردات: وهي مدى اعتماد الدولة على دولة واحدة أو على مجموعة من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، فذلك من شأنه إعطاء فكرة عن تبعية الإقتصاد من حيث تموينه بالسلع الضرورية سواء كانت استهلاكية أو إستثمارية.

2.3 تطور الإتجاه العام لحجم التجارة الخارجية في الجزائر:

بيانات الجدول أدناه توضح حجم التجارة الخارجية من خلال عرض إجمالي للصادرات والواردات الجزائرية، حيث شهد حجم المبادلات التجارية تطورات مختلفة وهذا حسب الجدول الاتي الذي يوضح تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2017.

جدول رقم (01): تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005–2017)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	46001	20375	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	54852	11065
2014	62886	58580	4306
2015	37787	51501	13714-
2016	30026	47089	17063-
2017	34763	45957	11194-

Source : établi par l'auteur selon les statistique de :-évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005-2015 et 2013-2018 sur www.ons.dz consulté le 30/03/2021-évolution de la balance commerce de l'Algérie période 2005-2016 sur www.douane.gov.dz consulté le 30/03/2021

وانطلاقاً من الجدول أدناه نورد المنحنى بالشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور حجم المبادلات التجارية للجزئر خلال الفترة (2005–2017)

الوحدة: مليون دولار

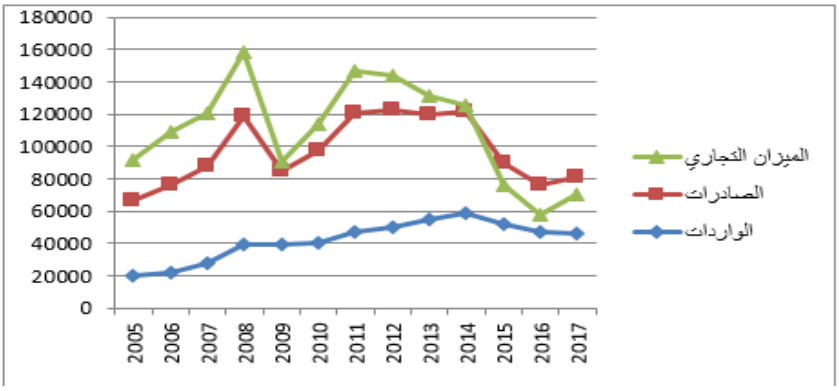

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) ،أن إجمالي الصادرات الجزائرية في إرتفاع ملموس حيث في سنة 2005 ، بلغ حجم الصادرات 46001 مليون دولار وهو في تزايد مستمر حتى سنة 2008، حيث بلغت أقصاها 79298 مليون دولار وهذا راجع إلى الزيادة التي عرفتها أسعار النفط، هذاالإرتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات إذ لا تزال الجزائر تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر كثيراً في علاقتها التجارية الخارجية، إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج قطاع المحروقات التي تسجل نسباً ضئيلة جداً، أما بالنسبة لسنة 2009 فيفسر هذا الإنخفاض المحسوس في حجم الصادرات الإجمالية للجزائر والذي قارب ما قيمته 45194 مليون دولار أي بنسبة 44.35 % وهذا من جراء تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأ تأثيرها في بداية 2009 و ما سببته من كساد عالمي، أثر في نسبة الصادرات الجزائرية.

إلا أنه وابتداءاً من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 ، بلغت الصادرات 62886 مليون دولار كحد أقصى وهذا الإرتفاع في نسبة الصادرات بسبب إرتفاع أسعار النفط من جديد بسبب التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية لسنة 2008، كما عادت مستويات الإنخفاض في قيمة الصادرات في السنوات التالية لتبلغ أدنى قيمة 35191 مليون دولار في سنة 2017.وهذا بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الإستيراد وإتباع سياسة أخرى كترشيد الإستيراد.

كما يوضح المنحنى أيضاً أن دالة الاستيراد في تزايد مستمر منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2014 رغم بوادر الأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأ تأثيرها في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى غاية 2009، هذا لم يعفي الواردات الجزائرية من التزايد المستمر، حيث بلغت قيمتها ما يقارب 58580مليون دولار لسنة 2014، وهذا مايفسر بتخفيض معدل الحماية الجمركية الناجم عن إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التطبيق منذ سنة 2005 والذي يعفي الواردات الجزائرية من الحماية الجمركية.(direction générale des douanes, 2012, p. 4) .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري يتميز بتقلبات مستمرة وهي نتيجة منطقية تعود أسبابها إلى التقلبات الموجودة في حصيلة الصادرات والواردات نتيجة تقلب أسعار النفط مؤخراً حيث عرف الميزان التجاري عجزاً كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة حيث بلغ مايقارب (-17844) مليون دولار سنة 2016.

3.3 التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الإقتصادية:

1.3.3 التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

تتوزع الواردات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول التالي :

جدول رقم (02): الواردات الجزائرية حسب المناطق الإقتصادية فترات(2006–2017)

الوحدة: مليون دج

المناطق الإقتصادية	2006	2008	2011	2013	2015	2017
الإتحاد الأوروبي	847287.2	1359153.8	1793536.8	2282239.7	2559959.5	252486.5
دول أوروبية	130113.3	162113.8	189512.5	307875.6	376998.3	473282.3
أمريكا الشمالية	12975.6	20637.4	176626.6	219477.6	333735.7	268651.7
أمريكا اللاتينية	101777.9	179792.7	306638.6	283865.2	321428.5	369006.5
دول	17105.2	25750.6	50315.8	81675.2	68256.2	65647.0
دول عربية	35762.2	45771.9	128279.4	191474.7	193328.1	170168.1
دول إفريقيا	10781.0	25832.5	42097.1	47321.4	36997.3	21612.3
دول أسيا	273830.9	545067.8	72578.1	924374.2	1250925.8	1425587.3
باقي دول العالم	18907.5	21912.8	29736.5	30244.7	51830.2	64856.1
المجموع	1558540.8	2572033.4	3442501.6	4368548.4	5193459.7	5111297.6

Source : établi par l'auteur selon les statistique de : -évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005-2015 et 2013-2018 sur www.ons.dz consulté le 05/04/2021

يتميز التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية على أنها مستقطبة من طرف شريك تجاري يحوز على نسبة كبيرة، هذا ما يجسد أن الإتحاد الأوروبي يبقى الشريك الرئيسي للجزائر ويأخذ حصة الأسد حيث تبقى قيمة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر منذ دخول الإتفاقية حيز التطبيق سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت أعلاها بقيمة 2559959.5 مليون دج أي مايعادل 25.48 مليار دولار لتبدأ في الإنخفاض حيث قدرت قيمة الواردات لسنة 2017 مع الإتحاد الأوروبي ب 2252486.5 مليون دج أي مايعادل 20.29 مليار دولار .وتفسر الزيادة في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي بسبب التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

2.3.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

تتوزع الصادرات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول أدناه:

جدول رقم (03): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الإقتصادية فترة (2006–2017)

الوحدة: مليون دج

المناطق الإقتصادية	2006	2008	2011	2013	2015	2017
الإتحاد الأوروبي	2089979.8	2659020.4	2728125.0	3315192.3	2343477.1	223367.9
دول أوروبية	151382.5	2002063.2	315105.7	191653.5	191455.5	216501.7
أمريكا الشمالية	1343188.9	1561164.7	1433313.8	715075.9	290157.2	461683.9
أمريكا اللاتينية	178134.7	193163.9	313609.9	261378.2	250297.2	283647.7
دول	37505.2	104322.3	115950.3	211877.1	158123.5	142079.1
دول عربية	46170.2	23116.3	59235.7	61924.2	58326.6	87278.4
دول إفريقيا	1096.4	23116.3	10636.8	9394.9	8339.5	13474.8
دول أسيا	234678.5	294950.7	395188.8	444523.4	306313.3	429145.3

باقي دول العالم	0.8	6349.2	2965.3	6080.3	8283.2	21117.0
المجموع	3979000.9	5095019.7	5374131.3	527099.8	357186.7	3928295.6

Source : établi par l'auteur selon les statistique de :-évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005-2015 et 2013-2018 sur www.ons.dz consulté le 05/04/2021

من خلال قيم الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر حصة من الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث أن أكثر من 60 % من الصادرات الجزائرية توجه لهاته البلدان وهذا دليل على أنها الأكثر تعاملا مع الجزائر، حيث عرفت قيمة الصادرات تزايداً مستمراً.

أما في سنة 2009 عرفت انخفاض حيث قدرت قيمة الصادرات ب 1717200.1 مليون دج أي مايعادل 23.18 مليار دولار وهذا بسبب بوادر الأزمة المالية لسنة 2008 وماسببته من كساد إقتصادي، ومنذ سنة 2010 بدأت تتعافى الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي إلى غاية سنة 2014 حيث عرفت قيمة الصادرات أعلى قيمة لها قدرت ب 3157764.0مليون دج أي مايعادل 40.37 مليار دولار، ثم بدأت في الإنخفاض لكل من سنة 2015 و 2016 على التوالي حيث قدرت قيمة الصادرات في سنة 2015 بحولي 2343477.1 مليون دج لترتفع من جديد في سنة 2017 وهذا الإنخفاض راجع لإنخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

وخلاصة تحليل الجدول تبين أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى في المرتبة الأولى من حيث القيمة مقارنة بالحجم الكلي للصادرات الجزائرية.

4.3 تطور الصادرات والواردات الجزائرية في إطار إتفاقية التبادل الحر مع دول الإتحاد الأوروبي:

تعتبر دول الإتحاد الاوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث بلغت الواردات حصة قدرت ب 45.67%، وتليها الصادرات بنسبة تقدر ب 57.46% لسنة 2018 (direction générale des douanes, 2018, p. 12). والجدولين المواليين يبينان أهم المبادلات التجارية التي تتم مع أهم الشركاء التجاريين الاعضاء في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016-2018.

جدول رقم (04): الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة (2016-2018).

الوحدة: مليون دولار

الزبائن	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
إيطاليا	5215	17.37	5548	15.96	6127	14.88
إسبانيا	3884	12.93	4142	11.92	5002	12.15
فرنسا	3428	11.42	4492	12.92	4631	11.25
بريطانيا	1063	3.54	1611	4.63	2771	6.73
المملكة المتحدة	1473	4.90	1849	5.32	2250	5.63
بلجيكا	988	3.29	892	2.57	1225	2.98
البرتغال	850	2.83	917	2.64	1111	2.70
المجموع الفرعي	16901	56.28	19451	55.96	23117	56.32
المجموع الكلي (EX)	30026	%100	34763	%100	41168	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2016-2017-2018 على الرابط التالي: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/annee_2017.pdf
Consulté le 25/04/2021

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إيطاليا تتصدر المرتبة الأولى ضمن دول الإتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد مايقارب نسبة 17.37% لسنة 2016 تليها كل من فرنسا وإسبانيا على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هاته البلدان. حيث بلغت قيمة الصادرات نحو إيطاليا ب 6127 مليون دولار أي بقيمة 14.88 % وهذا الإنخفاض نتيجة إنخفاض أسعار مواد المحروقات .

جدول رقم (05): واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة (2016–2018).

الوحدة: مليون دولار

المونون	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
فرنسا	4733	10.14	4295	9.35	4781	10.35
إيطاليا	4645	9.86	3754	8.17	3653	7.91
إسبانيا	3569	7.58	3128	6.81	3535	7.65
ألمانيا	3028	6.43	3215	6.99	3179	6.88
الأرجنتين	1335	2.83	1518	3.30	1892	4.10
المملكة المتحدة	746	1.58	702	1.53	/	/
بلجيكا	605	1.28	634	1.38	667	1.62
رومانيا	569	1.21	623	1.36	/	/
بريطانيا	763	1.62	583	1.27	/	/
المجموع الفرعي	19993	42.35	17829	40.16	17707	38.58
المجموع الكلي (IM)	47089	%100	45957	% 100	46197	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2016–2017–2018 على الرابط التالي: https://www.anexal.dz/wpcontent/uploads/2019/05/STATISTIQUE-DU-COMMERCE-EXTERIEUR-ALGERIE-ANNEE-2018.pd

يبين الجدول أعلاه أهم الموردين الرئيسين للجزائر ضمن إتفاقية التبادل الحر، والتي بلغت المراتب الأولى بإعتبارها أكبر ممون للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا 4781 مليون دولار أي بقيمة 10.35% تليها كل من إيطاليا بنسبة 7.91% وإسبانيا بـ 7.65% وألمانيا بنسبة 6.88% من إجمالي واردات الجزائر لسنة 2018، ما يبين أن هاته الدول من أهم موردي الجزائري.

وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والإستشراف التابعة للجمارك، فإن قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي بلغت ما قيمته 22.39 مليار دولار لسنة 2019، مقابل قرابة 25.41 مليار دولار

لسنة 2018 أي بتخفيض يقدر ب 11.87% .وهذا التخفيض يفسر بسبب القرارات التي إتخذتها الجزائر فيما يخص تخفيض فاتورة الإستيراد في إطار سياسة التقشف.

1.4.3 تطور التجارة الخارجية من حيث تركيبة الواردات مع الإتحاد الأوروبي:

لقد عرفت الواردات الجزائرية ضمن إطار إتفاقية التبادل الحر مايقارب 7.31 مليار دولار لسنة 2019، مايثبت ان الإتحاد الأوروبي يشغل المراتب الأولى من مجموع الواردات الجزائرية (direction générale des douanes, 2019, p. 23) .والجدول التالي يبن أهم المنتجات المستوردة في إطار إتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي:

جدول رقم (06): مجموعة المواد المستوردة في إطار الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي للفترة (2018-2019).

الوحدة: مليون دولار

مجموعة المواد	2018		2019		نسبة التطور(%)
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	
المواد الغذائية	234.72	3.03	181.88	2.49	22.51-
طاقة وشحوم	430	5.56	508.62	6.96	18.08
المواد الخام	666.47	8.60	491.57	6.73	6.24-
نصف منتجات	3600.14	46.47	3454.58	47.27	4.04-
معدات التجهيز الفلاحية	26.11	0.34	47.41	0.56	81.33
معدات التجهيز الصناعية	1344.64	17.36	1330.06	18.20	1.08-
سلع استهلاكية (غ غ)	1443.73	18.64	1293.56	17.70	10.40-
المجموع	7746.58	%100	7307.68	%100	5.67-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2018-2019 على الرابط التالي: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

وحسب الجدول أعلاه، نجد أن أهم المواد المستوردة تشمل مواد نصف المنتجات، والتي تعتبر مواد أساسية في تركيبة فاتورة الواردات ضمن إتفاق الشراكة بحصة تقدر ب 47.27% ،لتعرف إنخفاض في

سنة 2019 قدر ب 4.4%، متبوعة بسلع التجهيز الصناعية والتي بلغت نسبتها 18.20% وبإنخفاض قدره 1.08% من نفس السنة.

أما بالنسبة للسلع الإستهلاكية غير الغذائية فعرفت هذه الأخيرة حصة قدرت ب 17.70% كما إنخفضت أيضاً ب 10.40% مقارنة بسنة 2018.

كما عرفت الواردات من المنتجات الخام ماقيمته 491.57 مليون دولار أمريكي، وكذا المواد الغذائية والتي قدرت قيمتها ب 18.88 مليون دولار، حيث عرفت هذه الأخيرة أيضاً إنخفاضاً مقارنة بسنة 2018 بنسبة جد معتبرة قدرت ب 26.24% و 22.51 % بالنسبة للسلع الغذائية.

بالنسبة لمواد الطاقة والشحوم عرفت إرتفاع ملموس قدر ب 18.08% .كما عرف شراء مواد العتاد الفلاحية والتي تدخل في عملية التجهيز قفزة نوعية بنسبة قدرت ب 81.33% .

4. تحديات قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إتفاقية التبادل الحر الأورو–متوسطي

إن نجاح التجارة الخارجية في الجزائر في ظل إتفاقيات التبادل الحر، يتطلب العمل على القضاء على كافة العراقيل والتحديات والتي من شأنها أن تعيق مستقبل تطور وتحسن مستوى هذا القطاع.

1.4 التحديات المرتبطة بتنويع الصادرات:

يرتبط الإقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الإقتصادية العالمية والعوامل الجيوسياسية، وهذا ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية بسبب تراجع سعره في الأسواق الدولية، مايؤدي إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، (الطاهر، 2020، صفحة 110) .

2.4 تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصدير:

لقد قامت المفوضية الأوروبية بتشجيع التجارة في منطقة المتوسط عبر برنامج أورو ميد، حيث يهدف إلى تعزيز الروابط الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كما يعمل مكتب دعم التجارة الذي يموله الإتحاد الأوروبي ويقوم بتنفيذه المركز الدولي للتجارة. هذا الأخير يقوم بتزويد المصدرين مجاناً بالمعلومات التي تهم الأسواق كالرسوم الجمركية والشروط الواجب إستيفائها لتصدير واستيراد المنتجات. (لقراب و بروبة، 2020، صفحة 148).

3.4 التحديات المرتبطة بتأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية:

يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشرة على أدائها، لذلك تنص إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية على تأهيل هذا القطاع المهم من خلال تحديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية لإستغلال المؤسسة، وهذا عن طريق المرونة في القوانين وتبسيط وتأمين الإجراءات المتعلقة بالإستثمار وتفعيل الحوار بين القطاع الخاص والعام في تطوير إصلاح المناخ العام للأعمال (لقراب و بروبة، 2020، صفحة 147).

4.4 التحديات المرتبطة بالتفكيك الجمركي:

إن إجراءات التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ضمن إطار منطقة التبادل الحر، يتوقع أن يشكل تحدياً كبيراً على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، هذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية على أن تلغى هاته الرسوم تماماً والتي تساعد في الرفع من قيمة الدخل الوطني الخام، كما تعتبر أيضاً نوع من الإجراءات الحمائية على بعض المنتجات المحلية.

5. خاتمة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر قطاعاً أساسياً، له دور حيوي مؤثر في النشاط الإقتصادي، ويعتمد على سياسات تجارية تتمايز بين درجات متفاوتة من التحرير والحماية، وبإعتبار الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تطمح إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية، عملت هذه الأخيرة على القيام بإصلاحات عميقة خاصة في مجال التجارة الخارجية التي تعتبر المورد الرئيسي لتصريف فائض الإنتاج الوطني وكذا تموين القطاع الإنتاجي بالمواد الأولية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية والآلات والأجهزة، فهي فبذلك تعتبر عصب الاقتصاد الوطني.

إن التجارة الخارجية للجزائر عرفت تفتحاً كبيراً على العالم الخارجي، خاصة بعد دخولها إتفاق الشراكة الأورو–متوسطية، حيث عرف حجم المبادلات التجارية في الجزائر في إطار إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية عدة مستويات خاصة مع دول الإتحاد الأوروبي وزاد إهتمام الجزائر بدول الإتحاد بإعتباره الشريك التجاري الرئيسي، وهذا حسبما رأيناه في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين .

إن أبرز التحديات التي واجهتها التجارة الخارجية منذ دخولها إتفاق الشراكة تمثلت في عدم التمتع بخاصية التنويع والإعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 97%من الصادرات وعليه يمكن القول أن الرهانات المستقبلية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة.

كما خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

–إن إتفاق الشراكة الأورو– جزائري بقي مقتصراً على المبادلات التجارية بين الطرفين أكثر منه في المجالات الأخرى ، مما سمح بزيادة الواردات الأوروبية إلى الجزائر نتيجة الإمتيازات الجمركية التي منحتها الجزائر لدول الإتحاد الأوروبي في الإتفاقية ،مما يخلق علاقة عدم تكافئ بين الطرفين واعتبار الجزائر كسوق لصرف منتجات الإتحاد .

–حرية التجارة الخارجية تتطلب نجاعة المؤسسات الإقتصادية، وأن تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.

–إن السياسة التجارية للجزائر تواجه اليوم مجموعة من التحديات تتمثل في ضعف الهيكل الإنتاجي والمحلي ومدى متطلبات تحقيق أهداف الشراكة والمتمثلة في إقامة منطقة التبادل الحر.

وعلى أساس هذه النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح ما يلي:

–ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

–ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

–تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية.

– الاهتمام بالقطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية وإعادة بعث القطاعات الإستراتيجية التي عانت الإهمال في السنوات الماضية خصوصا الزارعة والسياحة.

– إعداد برامج واسعة للتكوين وترقية إطارات المؤسسة، والذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين.

– الاهتمام بمراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد وذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة.

6. المراجع

– باللغة العربية:

– برايس خليفة.دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)،مذكرة ماجيستير. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة الجزائر03-الجزائر، 2012.

– برياطي حسين، و أخرون.الإنفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990إلى 2016. مجلة المالية والأسواق، مجلد(4)(العدد (8)، 2018.

– بكريتي بومدين، وودان بوعبدالله. قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد (11)(العدد(01)، 2021.

– درار عياش، و أخرون. تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2011). مجلة علوم الإقتصاد وعلوم التسييروالتجارة، مجلد (02)(العدد (27)، 2013.

– رفيقة لقراب، و فتيحة بروبة. التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية للجزائر في الفترة (2016-2018). مجلة مينا للدراسات الإقتصادية، مجلد (03)(العدد(06) ،2020.

– زايد مراد. دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق "حالة الجزائر" أطروحة دكتوراة دولة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير: جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ،2005.

– زايري بلقاسم، و دربال عبد القادر.تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح في الجزائر. مجلة الإقتصاد والمجتمع، مجلد (05)(العدد(05) ، سنة 2008.

– شليحي الطاهر. التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020). مجلة العلو الإجتماعية و الإنسانية، مجلد(21)(العدد(01)،2020.

– صالح تومي، و عيسى شقبب.النمذة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002). مجلة الباحث، مجلد (04)(العدد(04) ،2006.

– عبد المطلب عبد الحميد. النظرية الإقتصادية. الدار الجامعية للطباعة والنشر: الإسكندرية، 2000.

– عجة الجيلالي. التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص. دار الخلدونية،الطبعة الأولى: الجزائر،2007.

– فيصل بهلولي.التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث، مجلد (11)(العدد (11)، 2012.

– محمود يونس. السياسات التجارية والدولية. الدار الجامعية للطباعة والنشر: مصر،1993.

– مصراوي منيرة، و يوسفي رشيد. واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الإقتصاد في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس، مجلد(6)(العدد(1)، 2017.

– مولحسان أيات الله.الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجيستير. كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

– نصيرة أحمد، و أخرون. أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl للفترة (1970–2017). الطبعة الثالة للمؤتمر الدولي حول المناجمنت، المالية والإقتصاد المستدام، يومي 22–23 فيفري 2019. جامعة عبد المالك السعدي، المغرب .

– وليد عابي. حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة–دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراة علوم. ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019.

– bekenniche, o.la copération entre l'union europpénne et l'algerié :l'accord d'association. office des publication universitaire: alger,2017.

– Bouzidi M'hamsadji, N. 5 ESSAIS SUR L'OUVERTURE DE L'ECONOMIE ALGERIENNE. ENAG EDUTIONS: Alger,1998.

– direction générale des douanes. (2012). statistique du commerce extérieur de l'algérie. Consulté le 20 avril , 2021, sur office nationale du statistiques: https://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2011VER_1.0.pdf

– direction générale des douanes. (2018). statistique du commerce extérieur de l'algérie. Consulté le 20 avril 2021 2021, sur direction des étude de la prospévtive: https://www.anexal.dz/wp-

content/uploads/2019/05/STATISTIQUE-DU-COMMERCE-EXTERIEUR-ALGERIE-ANNEE-2018.pdf
– direction générale des douanes. (2019). statistique du commerce extérieur de l'algérie. Consulté le 02 mai 2021, sur direction des études et prospéctive: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf
– Mutin, G. le commerce extérieurs de l'algérie en 1964. Revue de géographie de lyon, volume (40)(numéro (4),1965.
– Ouazzi, A. La contrubution des secteur privé a la diversification des exportation hors hydrocarbures-illistration par le cas de cevital-mémoire de magister. Faculté des sciences économiques,commerciales et des sciences de gestion: université mouloud mammeri- tizi ouzou, 2016.